



مصلحة الضرائب المصرية  
القائمة للمراجعة الداخلية والمحاسبة  
رقم ٢٩٨  
تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٥  
رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

## تعليمات فحص

رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠٢٥

### بشأن

### فحص الأرصدة الدائنة للمسجلين

في إطار رؤية المصلحة نحو تقديم التسهيلات الضريبية للمجتمع الضريبي إيماناً منها بالدور القومي الذي يؤديه المسجلين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وترسيخاً للقواعد القانونية المعمول بها وضماناً لسهولة وتيسير إجراءات تمتعهم بحقوقهم المقررة قانوناً وحرصاً من المصلحة على تعزيز جودة أعمال الفحص.

### لذا يستعين على السادة المختصين بإدارات الفحص ضرورة مراعاة الآتي عند فحص الأرصدة الدائنة للمسجلين:-

#### ١- في حالة الرصيد السدائن الناتج عن تراكم الضريبة السابق سدادها على المخزون بحساب المسجل يراعى ما يلي :

- فحص المشتريات والتحقق من تناسب المدخلات مع نشاط المنشأة والتحقق من سبق سداد الضريبة وتوافر شروط الخصم المنصوص عليها قانوناً .
- التحقق من تكلفة المبيعات وتناسبها مع قيمة المبيعات وإعداد معادلة الإنتاج .
- التحقق من التزام المسجل بإمسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها قانوناً و أن تعكس تلك الدفاتر تكلفة المخزون المتراكم .
- التحقق من الوجود الفعلي للمخزون المتراكم وإجراء المعاينة اللازمة حتى آخر فترة ضريبية في الفروع والمخازن المثبتة بملف المنشأة .
- التحقق من عدم إدراج الضريبة ضمن التكلفة .
- التحقق من مدى وجود مردودات للمشتريات وتأثيرها على حساب الضريبة.
- التحقق من تسجيل الفواتير بسجلات ودفاتر المنشأة وتأثيرها في الحسابات المرتبطة (بنك) صندوق / موردين / مخازن ..... الخ) .
- استيفاء فواتير المشتريات عن طريق منظومة الاستيفاءات والتحقق من أنها ليست مشتراه من الشركات المدرجة ببيان الشركات الوهمية .
- عدم الاعتماد بخصم الفواتير الورقية الصادرة اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/١ تنفيذاً لما ورد بالمادة (٣٨ مكرر) من اللائحة التنفيذية لقانون (٦٧) لسنة ٢٠١٦ والمعدلة بقرار وزير المالية رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣ .
- توافر شهادة الاستيفاء بالأحقية في الخصم من المحاسب القانوني طبقاً لما نص عليه القانون ما لم يكن سداد الضريبة مثبتاً بالنظام الإلكتروني بالمصلحة .



## ٢- في حالة فحص الرصيد الدائن الناتج عن السداد بالخطأ عن الضريبة المستحقة يراعى ما يلي:-

- التحقق من واقعة السداد بالخطأ ومستند السداد وعدم إستفادة المنشأة منه .
- فحص المبيعات والمشتريات للتحقق من الضريبة واجبة السداد ومقارنتها مع المسدد وفق الإقرارات .
- التحقق من تأثير حساب الضريبة بدفاتر المسجل بالسداد بالخطأ .
- التحقق من التزام المسجل بإمسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها قانوناً.

## ٣- الرصيد الدائن الناتج عن مبيعات التصدير والمبيعات للجهات المعفاة المسموح قانوناً بخصم الضريبة على مدخلاتها :-

- فحص المبيعات والتحقق من توافر مستندات التصدير، أو مستندات الإعفاء، والتأكد من تمام التصدير وتطابق فواتير المبيعات مع شهادات الصادر .
- فحص المشتريات والتحقق من سبق سداد الضريبة المخصومة وتوافر شروط الخصم المنصوص عليها قانوناً .
- التحقق من عدم إدراج الضريبة ضمن التكلفة .
- تخفيض الرصيد الدائن بالفروق الضريبية المستحقة إن وجدت .
- التحقق من طريقة السداد لقيمة الصادرات نقدي - إيداع بنكي - تحويل بنكي .. إلخ) طبقاً لما نص عليه القانون ولاحتة التنفيذية والتعليمات المصلحية الصادرة في هذا الشأن .
- إستيفاء فواتير المشتريات والتحقق من أنها ليست مشتراه من الشركات المدرجة ببيان الشركات التي تصدر فواتير مصطنعة، ومدى صحة خصم الضريبة المحملة على فواتير المشتريات .
- إجراء الربط بين المدخلات والسلع المصدرة (معادلة الإنتاج أو خطاب الرقابة الصناعية) .
- توافر شهادة الإستيفاء بالأحقية في الخصم من المحاسب القانوني طبقاً لما نص عليه القانون ما لم يكن سداد الضريبة مثبتاً بالنظام الإلكتروني بالمصلحة .



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

#### ٤- الرصيد الدائن الناتج عن اختلاف فئة الضريبة:-

- التحقق من صحة إحتساب الضريبة طبقاً لفئاتها المنصوص عليها قانوناً .
- استيفاء فواتير المشتريات والتحقق من توافر شروط الخصم .
- التحقق من عدم إدراج الضريبة ضمن التكلفة .
- التحقق من إمساك المسجل للدفاتر والسجلات المنصوص عليها قانوناً .
- وفي جميع الأحوال يمكن للفحص بعد دراسة المستندات المقدمة له بوجود رصيد دائن أو تسوية دائنة لرصيد مدين آخر أو تسوية مدينة أن يتحقق من صحتها وأن يقرر أثرها الضريبي الدائن أو المدين بالصافي للفترة الضريبية محل الفحص .
- توافر شهادة الإستيفاء بالأحقية في الخصم من المحاسب القانوني طبقاً لما نص عليه القانون ما لم يكن سداد الضريبة مثبتاً بالنظام الإلكتروني بالمصلحة .

**5- الرصيد الدائن الناتج عن مردودات المبيعات :-**

- يتم التحقق من توافر كافة الشروط الواردة بالمادة رقم (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته .
- تطبق هذه التعليمات بكل دقة، وفي حال وجود حالات أخرى بخلاف ما سبق يتم إستطلاع رأي قطاع الفحص الضريبي بشأنها .

براعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذها.

**والله ولي التوفيق**

تحریر آفی: ۴/ ۲۰۲۵ م

رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

رشا عبد العال راضی